

الفصل الخامس

المنطق

يتألف المذهب الهيجلي من ثلاثة أقسام:

١- المنطق.

٢- فلسفة الطبيعة.

٣- فلسفة الروح.

ولنبدأ بتمهيد عام عن المنطق الهيجلي:

إن موضوع المنطق هو العقل الذي يقصد به، من جهة أولى، نظام المقولات الموضوعية؛ ومن جهة ثانية، نظام المقولات الذاتية أو التصورات التي تفكّر بواسطتها، وبما أن العقل الموضوعي والعقل الذاتي هما شئ واحد كما بينا، فإن المنطق هو في وقت واحد علمُ العقل الموضوعي وعلم العقل الذاتي. إنه، بوصفه علماً للعقل الموضوعي أو المطلق أو الواقع الأسمى، فلسفة للوجود أو ميتافيزيقاً، وهو بوصفه علماً للعقل الذاتي نظرية في المعرفة. لقد كانت مقولات «كانت» تتعلق بنظرية المعرفة وحدها لأنها كانت عنده مقولات ذاتية ولكن هيجل يعد المقولات ذاتية وموضوعية في آن واحد، فالمنطق عنده إذن ميتافيزيقاً من جهة ومنطق بالمعنى المألوف للكلمة من جهة ثانية، المنطق إذن والميتافيزيقاً هما في فلسفة هيجل شئ واحد.

ويقع المنطق في ثلاث دوائر من المقولات:

١- مقولات الوجود.

٢- مقولات الماهية.

٣- مقولات المعنى..

هذه الدوائر الثلاث تؤلف ثلاثة.

ولنلاحظ هنا أن الوجود هو اسم مقولة جزئية، أى الوجود الذى يعارض العدم وهو أيضاً اسم دائرة المقولات التى تضم المقولات الفرعية للكيف والكم والقياس.

إن دائرة الوجود تتميز بال المباشرة، فالمقولات المندرجة فى هذه الدائرة كالوجود والعدم والكيف والكم الخ... هى مقولات مباشرة بمعنى أن كل واحدة منها تؤلف تصوراً قائماً فى ذاته، ولا تشير صراحةً إلى أية مقوله أخرى ترتبط بها، فإذا كان معنى الإيجاب يرتبط بمعنى السلب بالضرورة فإن معنى الوجود لا يحيلنا بصورة صريحة إلى معنى العدم. وهذا القول ينطبق أيضاً على الكم والكيف، لذلك تسمى هذه المقولات بالمقولات المباشرة. صحيح، أنتا عندما نفحص مقولات دائرة الوجود هذه فحصاً نقدياً نكتشف أنها مترابطة. وقد رأينا كيف أن الوجود يتضمن العدم بالضرورة، وهذا معنى استنباط المقولات الواحدة من الأخرى، فالاستنباط يعدم الاكتفاء الذاتى لكل مقوله. ويبين أنه بالرغم من كونها تنتزع إلى أن تكون مستقلة فهى فى الواقع مستحيلة بدون الأخرى. وهذا النزوع إلى أن تقوم مستقلة فى ذاتها هو الذى يجعلنا ندعها مباشرة. أما ارتباط المقولات بعضها ببعض فهو ليس ارتباطاً صريحاً ولكن ارتباط ضمني يحاول الاستنباط أن يظهره صراحة، كالوجود والعدم والضرورة والكم والكيف والخ..... مقولات منفصلة فى الظاهر، وهذا الانفصال الظاهري هو الذى يجعلها مقولات مباشرة.

أما دائرة مقولات الماهية فهى دائرة اللا مباشرة، وإذا كانت اللامباشرة فى دائرة الوجود ضمنية، فهى فى دائرة الماهية ظاهرة صريحة، فمقولات الماهية يتراوط كل زوج منها ترابطاً بينا، كالعلة والعلول، والفعل ورد الفعل والجوهر والعرض، والهوية والكثرة، والإيجاب والسلب فكل مقوله من المقولتين المترابطتين تحيل إلى الأخرى. وقد سميت دائرة الماهية كذلك لأننا فى كل زوج من مقولاتها

نجد أن المقولات الأولى تكون ماهية الأخرى، بينما تكون الثانية الوجه الظاهر للأولى، هكذا نجد الجوهر حاملاً لأعراضه والعلة أساساً للمعلول الذي يظهر العلة، والهوية هي الحقيقة الباطنة للواقع التي تظهر نفسها في الكثرة.

إذا كان الوجود هو دائرة المباشرة وكانت الماهية هي دائرة الامباشرة أو التوسط فان المعنى هو دائرة صهر التوسط، فمقولات المعنى تحيل الواحدة منها إلى الأخرى صراحةً، وهذا هو جانب التوسط فيها، ولكن هذه المقولات ما تثبت أن تتصدر في وحدة، هذه الوحدة هي مباشرة جديدة تنتج من امتصاص اللامباشرة، وهذا هو جانب المباشرة فيها، المعنى إذن هو وحدة المباشرة واللامباشرة.

في كل ثلاثة، الحد الأول أو الأطروحة يمثل مرحلة الادراك المجرد ويقابل نظرية الحدود في المنطق الصورى، ونقىض الأطروحة يمثل مبدأ الفهم ويقابل نظرية الأحكام، والتركيب يمثل: العقل ويقابل نظرية القياس.

فالحد الأول وهو الوجود يدرك دون رابطة بغيره، وعندما تنتقل إلى الحد الثاني أى العدم تنتقل إلى حكم: الوجود هو العدم، والحد الثالث هو وحدة الحدين الأولين، إنه الهوية في الاختلاف، وهو بذلك يقابل القياس الذى يوجد بين الأصغر والأكبر في وحدة، بفضل الحد الأوسط، وهذا هو مبدأ العقل.

هذه الملاحظات تنطبق على الأقسام الكبرى للمنطق، فنظرية الوجود تقابل نظرية الحدود في المنطق الصورى، ذلك أن المقولات هنا تدرك مستقلة في ذاتها، ونظرية الماهية تقابل نظرية الأحكام، ونظرية المعنى تقابل نظرية القياس.

لقد رأينا أن المقولات هي تعريفات للمطلق، ويجب أن نبين الآن أنها أيضاً تعريفات للعالم الواقعي، أو تصورات تنطبق عليه، فهي تنطبق على هذا الكتاب وهذه الشروح كما تنطبق على المطلق، إنها التصورات التي بواسطتها نحاول أن نجعل العالم معقولاً فمن الواضح أننا نستطيع أن ندرج الموضوعات الخارجية تحت مقولات الوجود أو الجوهر أو العلة أو الكيف أو الكم؛ ولكن من الصحيح

أيضاً، كما ستحاول الفلسفة الهيجلية أن تبرهن بأن المقولات العليا أيضاً تنطبق على عالم الأشياء وتعطينا أصدق معرفة عنها. ذلك أن عالم الأشياء هذا ليس في جوهره سوى الفكرة المطلقة. وال فكرة هي الروح أو هي الفكرة، وسيظهر لنا كيف أن العالم المادي هو أيضاً فكر. وطريقة المنطق في البرهنة على ذلك هي أن يبين أننا إذا قلنا عن شيء ما إنه موجود فإننا سنقول عنه ضرورة إنه ليس موجوداً وإنه يصير فإنه علة وجوده وأخيراً إنه فكر أو الفكرة المطلقة، فالوجود يتضمن الصيرورة بالضرورة. وإذا كان الشيء موجوداً فهو إذن يصير؛ وهذا حتى نصل إلى آخر المقولات. وهذا يعني أن كل ما تنطبق عليه مقوله الوجود تنطبق عليه مقوله الفكرة المطلقة. أى أن كل شيء فهو فكر. وهذا ما سيبرهن عليه استنباط المقولات.

قلنا إن المقولات هي تعريفات للمطلق وقلنا إنها هي أيضاً تعريفات للعالم الواقعي. ولكن هذين القولين يعنيان شيئاً واحداً، ذلك أن العالم الظاهري ليس منفصلاً عن المطلق. فالمطلق هو كل ما يوجد، ولكن على الرغم من وحدة المطلق والعالم فإن بينهما تمائلاً، فالطبيعة هي الفكرة ولكنها أيضاً ليست الفكرة.

ينتج من ذلك أن كل مقوله تنطبق على كل موضوع في العالم، وذلك بخلاف بعض التصورات كالكرسي والأخضر التي لا تنطبق إلا على موضوعات معينة. وأنطباق المقوله على كل موضوع هو ما قصده «كانت» عندما قال إن المقولات تتصرف بالكلية، ولكن إذا كانت جميع المقولات تعريفات للمطلق وتعريفات للعالم في نفس الوقت فإن المقولات الأولى ليست تعريفات مطابقة. أما المقولات اللاحقة فهي أكثر مطابقة حتى نصل إلى مقوله الفكرة المطلقة التي تقدم تعريفاً مطابقاً كل المطابقة للعالم والموضوعات الفردية والمطلق. فأن نقول عن موضوع ما إنه موجود فذلك يمثل أدنى حد من المعرفة. وإذا قلنا عنه إنه يصير فذلك يمثل معرفة أغنى، لأن الصيرورة وجود يضاف إليه العدم، وبما أن المقوله الأخيرة تضم جميع المقولات السابقة فإن أكمل وأغنى معرفة هي تلك التي تعطيها المقوله الأخيرة للمنطق. فمن الحق أن نقول عن المطلق إنه الوجود (كما قال بارميندوس)

أو إنه الجوهر (كما قال سبينوزا). ولكن هذه التعريفات الناقصة للمطلق سوف تمتضى داخل التعريف الأخير للمطلق الذى يقول إنه الفكرة.

إن مقولات الوجود هى التصورات التى يستخدمها الحس المشترك فى معرفة العالم، ومقولات الماهية هى تلك التى يستخدمها العلم. أما مقولات المعنى فهى تلك التى تستخدمها الفلسفة. فالحس المشترك يخبرنا أن الأشياء موجودة وأنها تنصف بهذا الكيف أو ذاك وأن لها هذا الكم أو ذاك فالحس المشترك يرى فى ما هو مباشر حقيقة العالم. أما العلم فيرتفع درجة عن الحس المشترك ويدخل فى معرفتنا للعالم التميزات والفوارق وهذا هو عمل الفهم فى الدائرة الثانية للمقولات أى دائرة الماهية. وأهم مقولات الماهية هى الجوهر والعرض والعلة والمعلول، أى المقولات التى يستخدمها العلم. ولكن المعرفة المطابقة للعالم لا تتم الا بفضل الفلسفة التى تعرف العالم بواسطة مقولات متميزة عن مقولات الفهم. مقولات الفلسفة هى مقولات دائرة المعنى، أو مقولات العقل، مثل مقوله الفكر والحياة والغائية وأخيراً الفكرة. الفلسفة إذن تتجاوز العلم كما يتجاوز العلم معرفة الحس المشترك، ولاشك أن الحقيقة العليا لا تستبعد الحقيقة الدنيا وإنما تمتضى وتحتاجها. فالفلسفة إذن تتضمن العلم وتكمله.

ويعتقد هيجل أننا إذا استخلصنا من المذاهب الفلسفية عبر التاريخ مفاهيمها الأساسية وجدنا أن كل مفهوم يمثل مقوله من مقولات المنطق الهيجلي فتعريف الإيليين للمطلق هو أنه الوجود، وتلك هى أولى مقولات المنطق. وتعريف هرقلطيض للمطلق هو أنه الصيرورة وتلك هى المقوله الثانية فى المنطق، وبعد هرقلطيض أتى الذريون. وتعريف هؤلاء للواقع هو حسب هيجل مقابل لمقوله الوجود لذاته. وتعريف سبينوزا للمطلق بأنه جوهر يقابل مقوله الجوهر، وهى إحدى مقولات دائرة الماهية. فتاريخ الفلسفة عند هيجل يمثل خطأً معيناً للتطور حيث تقصح الفكرة عن نفسها تدريجياً خلال المذاهب المتعاقبة، وفلسفة هيجل الأخيرة هى التي تصل إلى فهم المطلق على أنه الفكرة.

المذاهب الفلسفية منذ القديم حتى هيجل ليست إذن وجهات نظر متناقضة وإنما يتضمن المذهب اللاحق منها المذهب السابق كما تتضمن المقولات الأخيرة ما يسبقها من مقولات والفلسفات إذن صادقة كلها، إلا أن بعضها أصدق من بعض. أما فلسفة هيجل فهي التي تستوعب كل الفلسفات السابقة عليها وتعرف المطلق : المقوله الأخيرة للمنطق.

نتنقل بعد هذا التمهيد، إلى دراسة مقولات المنطق مبتدئين بدائرة الوجود.

القسم الأول - الوجود

أ- الوجود

الوجود هو المقوله الأولى كما بينا سابقا، وهو يمثل أعلى تجريد ممكن، إنه يخلو من جميع الخصائص وجميع التعيينات، إنه الوجود الذي ليس إلا وجوداً دون أى تعيين داخلى أو خارجي، ودون كيف أو إضافة، فالوجود على هذا النحو ليس إلا الصورة الفارغة للتوكيد.

ب- العدم

الوجود الحالى من كل تعيين يعادل العدم. ذلك أن فكرة العدم هي فكرة الخلو من جميع التعيينات، ونحن لا نعقل شيئاً إلا بواسطة هذا التعيين أو ذاك. كالشكل واللون والوزن. أما غير المعين إطلاقاً فهو اللاوجود أو العدم. ويتبين ذلك إن اتخذنا الوجود محمولاً في قضية، فقولنا: «الواقع هو الوجود» يعادل قولنا «الواقع كائن» أو «الواقع هو» وهنا يبدو أن الوجود ليس محمولاً ولكن رابطة، إنه لا يعين الواقع ويترك معرفتنا عنه فارغة تماما. وإذا قيل لنا إن «الواقع هو» سألنا مباشرة ما هو؟ فالوجود كمحمول لا يقدم لنا أى جواب على هذا السؤال. فنحن تجاه قضية لا تقول «س هي ص» ولكنها تقرر أن «س هي» ويبقى مكان المحمول فارغا، الوجود إذن هو العدم ولو كان هناك أى فارق بينهما لوجب أن يتصرف الوجود بتعيين لا يتصرف به العدم. ولكن الوجود المحس لا يتصرف بأية صفة؛ فهو إذن لا يختلف عن العدم في شيء، إن فكرة الوجود هي نفسها فكرة العدم. وكل منها يتتحول إلى الأخرى.

ج- الصيرورة

الوجود إذن يتتحول إلى العدم. ولكن العدم أيضاً يتتحول إلى الوجود. إنها كطرف في معادلة. ولكن يجب ألا ندخل في هذا التحول مفهوم الزمن. إنه مجرد تحول منطقى والتحول من الوجود إلى العدم أو من العدم إلى الوجود هو الصيرورة.

الصيرونة هي الوحدة المخصصة للوجود والعدم، فيها يزول التمايز بينهما، ولكنها وحدة مشخصة لأنها في نفس الوقت تحافظ بالفرق بينهما، فهي ليست وحدة مجردة كالتصور الكلى الذي يتضمن ما هو مشترك بين أفراد صنف من الأصناف، ويستبعد الفرق بينهما، فالصيرونة تتضمن ما هو مشترك وما هو مختلف، ذلك أن وحدة الوجود والعدم يجب الا تجعلنا نتذكر ما بينها من تمايز، إنها في وقت واحد على هوية مطلقة، وعلى تمايز مطلق ولو لم يكن بينهما فرق لما كان التحول، ولما كانت الصيرونة، وإذا قلنا أن (س) تحول أو تصير فهذا يعني أنها لا تصير إلى (س) وإنما إلى شيء آخر إلى (ص).

قد يعترض الحس المشترك على التوحيد بين الوجود والعدم، كأن يقول إن وجود القلم لا ينطبق مع عدم وجوده، ولكن هذا الاعتراض في غير محله، لأننا بقصد مجردات غير معينة هي الوجود والعدم، أما القلم فهو معين، الوجود المحس إذن هو الذي يكون والعدم شيئاً واحداً، ويجب أن نؤكد هنا أيضاً أن مقوله الصيرونة لا تضم أي عنصر زمني، فالوجود يتحول إلى العدم منطقياً لا زمنياً.

والوجود المحس هنا هو غير الوجود الفعلى، فالوجود الفعلى يشير إلى جزء من العالم يرتبط بغيره من الأجزاء؛ فهو يمثل مقوله غير مقوله الوجود الفارغ، وستظهر معنا في مرحلة لاحقة من المنطق.

القسم الثاني : الوجود المعين

رأينا أن الصيرونة تشير إلى الهوية في الاختلاف بين الوجود والعدم، وإذا زال الاختلاف زالت الصيرونة، فوحدة الوجود والعدم تقضى على التحول في الصيرونة وعندها نصل إلى نوع من الوجود لا يصير أى لا يتحول إلى عدم، إنه وجود قائم بصورة نهائية، وهذا تعين له، إنه نوع من الوجود يعارض نوعاً آخر، إنه وجود معين ولكننا لا نستطيع أن ندل على هذا التعين، فقد وصلنا فقط

إلى الفكرة العامة للتعيين، ذلك أنه يمكن أن نعرف عن شيء ما أنه ملون دون أن نعرف لونه. كذلك نقول هنا إن الوجود متعين دون أن نشير إلى تعيينه.

١ - الكيف

ان التعيين الذى وصلنا إليه هو الكيف، ذلك أن الوجود المعين هو وجود لا يتحول إلى العدم، والذى يمنعه من هذا التحول هو التعيين. والتعيين بدوره هو الوجود لأن الشئ يوجد بتعييناته ، لهذا لا يمكن فصل التعيين عن الوجود وهذا النوع من التعيين الذى يتحد مع وجود الشئ ولا ينفصل من وجود الشئ، فمثلاً كان الأوكسجين مثلاً يتصرف بكيف هو قابلية الاشتعال فيكفى أن يزول هذا الكيف حتى يكاف الأوكسجين عن أن يكون كذلك ، فالوجود الحقيقى للأوكسجين هو كييفياته . أما الكم فيه فأمره مختلف ، إذ يمكن أن يزيد أو ينقص دون أن يؤثر ذلك على وجود الأوكسجين . فالكم اذن تعيين ينفصل عن وجود الشئ بينما الكيف تعيين لا ينفصل .

والكيف إما أن يكون موجباً أو سالباً . فالصفات التي تجعل الشئ يسمى بالأوكسجين تجعله لا يسمى بالأيدروجين ، فالكيف إذن هو أيضاً سلب . ولنلاحظ أن الواقع الموجب ليس مجرد الوجود . إنه الوجود المعين ، فالتعيينات هي التي تجعله واقعاً موجباً ، كذلك الأمر بالنسبة إلى السلب فهو لا يتحدد مع العدم المحس . إنه عدم معين ، أى إنه سلبٌ شئ معين . فالبحر هو سلب للبياسة ، ولكن البياسة ليست عدماً . ولو نظرنا إلى الكيف في جانبه الموجب لحصلنا على المقوله الفرعية : الوجود - في - ذاته أما إذا نظرنا إليه في جانبه السالب أى بوصفه ينفي شيئاً آخر لحصلنا على مقوله الوجود - الآخر .

٢ - الحد

ولو تركنا المقولتين الفرعيتين للكيف وهما : «الوجود في ذاته» ، و«الوجود الآخر» ونظرنا إلى الكيف في ذاته لوجب أن نبين كيف يتضمن بالضرورة المقوله اللاحقة وهي مقوله الحد ، فالانتقال هنا يتم بفضل المبدأ القائل : كل تعيين فهو

سلب، ولكن السلب تحديد ، فالكيف إذن هو حد .

ولابد من التمييز بين الحد الفيزيائى والحد الكيفى . فالاول يتم فى المكان أما الثاني فغريب عن المكان - فالحد بين نوع ونوع ، هو الفصل النوعى، هكذا يكون العقل هو الحد الذى يفصل الانسان عن سائر أنواع الحيوان .

والمقولات الفرعية التى تدرج تحت مقوله الحد هي ثلاثة مقولات هي :
التناهى والتغير ، واللامتناهى الكاذب.

أ - المتناهى

ان الحد يتضمن بالضرورة التناهى فأن يكون الشيء محدودا يعني أنه متناه ، ومقوله المتناهى تتضمن مقوله يسميهما هيجل بالتغيير .

ب - التغير

ذلك أن المتناهى هو ماله حد . وأن يكون للشيء حد يعني أن وراء الحد هذا يوجد شيء آخر، لأن الحد لا يكون لشيء واحد وإنما لشيئين اثنين . التناهى يعني إذن الحد بواسطة شيء آخر . وهنا نصل إلى فكرتى الشيء والأخر ، فالشيء مفهوم أكثر تقدما من مجرد الوجود ، إنه يخص دائرة الوجود المعين، فهو يعني هذا الموجود المعين بوصفه معارضا لذاك ، ولكن الآخر بدوره شيء ما . فنحن هنا بقصد شيئا وكل من الشيئين هو أيضا آخر، فإذا كانت (س) شيئا و (ص) ، آخر هذا الشيء ، فإن (ص) هي أيضا شيء ، و (س) هي آخر الشيء، فكل منها يتحول الى الآخر . وهذا التحول إلى آخر هو التغير ، ولا شك أننا هنا لستنا بقصد موجودات حسية كالبحر والبابسة أو كالظلم والنور ، فإذا قلنا إن الشيء والأخر ينطهران في وحدة ، فهذا لا يعني أن الظلام هو النور .. وإنما يعني إن الفكرة المحسنة للشيء تتحدد مع الفكرة المحسنة للأخر ، فكما أن الوجود والعدم هما شيء واحد دون أن يعني ذلك أن وجود القلم وعدم وجوده هما شيء واحد، كذلك الأمر بالنسبة للشيء والأخر ، فنحن في المنطق بقصد أفكار مجردة لا بقصد موجودات حسية ، ويجب أن لا نغفل عن هذه

النقطة في جميع أشكال التحول أو الانتقال .

المناهي إذن يتضمن التغير ولذلك كانت جميع الأشياء المتناهية متغيرة، وغير ثابتة ، ولكن التغير سلب ، إذن فالسلب هو ما هي الأشياء المحدودة ، إنها تتضم في ذاتها بذرة موتها وانحلالها .

والتحير الذي وصلنا اليه ليس الصيرورة التي مرت معنا أنه مقوله أكثر تشخصا وامتلاء ، فالصيرورة هي الانتقال من الوجود الى العدم أو العكس، أما التغير فهو الانتقال من شيء ما إلى شيء ما آخر ، إنه تغير في الكيف .

ج - اللامتناهي الكاذب

ان الشيء يصير إلى آخر . ولكن هذا الآخر هو أيضا شيء ما . وهو بدوره يصير إلى آخر ما . هذا الآخر هو شيء ما ويصير أيضا إلى آخر ، وهكذا إلى ما لا نهاية . وهنا ينشأ معنى سلسلة لا متناهية من الأشياء ، وهذا هو المعنى العامي لللامتناهي أي أنه ما ليس له نهاية، أو التجديد المستمر للشيء نفسه . ومثاله هو المكان اللامتناهي او الزمان اللامتناهي ، أو السلسل العددية اللامتناهية ، ولكن هذا المعنى ليس المعنى الحقيقي لللامتناهي، إنه اللامتناهي الكاذب، ذلك إن كل سلسلة فهي متناهية ، وكذلك كل شيء وكل آخر ، إن كل شيء من ذلك محدود بالآخر ، فنحن مهما نذهب بعيدا لن نتجاوز المتناهي ، وإنما نكون بصدق تناول لا نهاية له بين الشيء والآخر ، وبصدق تكرار لا نهاية له لحدود كل منها متناه في نفسه ، فها هنا محاولة مستمرة للقبض على اللامتناهي الذي يظل مع ذلك يفر منا . إنه اللامتناهي الذي يجب أن يكون ، ولكنه لا يكون بالفعل أبداً ولذلك يدعوه هيجل باللامتناهي الفاسد أو الكاذب أو اللامتناهي الساب .

إن مثل هذه النتيجة ، كما يقول هيجل ، تبدو للتفكير السطحي عظيمة إلى أبعد حد ولكن مثل هذا السعي إلى اللامتناهي ليس اللامتناهي الحقيقي، فعندما نقول عن المكان والزمان إنهم لا متناهيان يتعلق فكرنا بهذا التسلسل اللامتناهي

. وإذا كان من الحق أن نكف عن مثل هذا التأمل الذى لانهاية له ، فليس ذلك لأنه بالغ السمو وإنما لأنه عقيم ، إن الشىء نفسه يعود يوماً مرة جديدة ، إننا نضع حداً ثم نتجاوزه ، ولكننا نصطدم بحد جديد وهكذا إلى ما لا نهاية .

٣ - اللامتناهى الحقيقى

هكذا يتبيّن أن التحديد المتبادل بين الشىء والأخر ليس سوى اللامتناهى الكاذب ولكن الآخر يتوحد مع الشىء بحيث يؤلفان حقيقة واحدة . فالشىء إذ يتحدد بأخره إنما يتحدد في الواقع بنفسه ، وهذا هو اللامتناهى الحقيقى ، لأن اللامتناهى الصحيح يعني التحديد الذاتي ، بينما المتناهى هو الذي يتحدد بالأخر ، إن اللامتناهى الكاذب هو مجرد غير المحدد ، أما اللامتناهى الحقيقي فهو الذي يحدد ذاته بذاته .

إن خصب هذه النتيجة يظهر بشكل أوضح ، إذا وصفنا الاستدلال السابق ، بطريقة أخرى : الشىء يصير إلى آخر ، الشىء والأخر متعارضان ، وبما أن الشىء متناه ، فآخره إنما لا متناه فالامتناهى حين يتتجاوز حدوده ، يتحول إلى لا متناه ، ولكن هذا الآخر ، هذا اللامتناهى ، هو نفسه شىء ما ، ويرتد بالتالي إلى آخره ، إلى المتناهى . وهكذا فإن المتناهى لا يتتجاوز فعلياً لأننا ما نكاد ننتقل إلى اللامتناهى حتى يرتد هذا اللامتناهى إلى المتناهى . والمكان مثل على ذلك . فنحن نستطيع أن نأخذ أية نقطة فيه كحد ، وما وراء هذا الحد هو المكان اللامتناهى ، ولكن ما أن تتجاوز هذا الحد حتى نجد نقطة أخرى تمثل حداً ، وبذلك يرجع اللامتناهى إلى المتناهى . وهذه العملية المتتجدة التي تتضع حداً ثم تتجاوزه لتضع حداً جديداً هي اللامتناهى الكاذب . ولكننا رأينا أن الشىء عندما يصير إلى آخر فإنه يصير فقط إلى ذاته ، إنه يحدد ذاته بذاته . وهكذا يكون اللامتناهى وحدة الشىء والأخر ، ولكن بما أن الشىء هو المتناهى والأخر هو اللامتناهى فإننا نصل إلى هذه النتيجة وهي أن اللامتناهى الحقيقي هو وحدة المتناهى .

إن الفهم : هو الذى يقيم تعارضا لا حل له بين المتناهى واللامتناهى . فالامتناهى فى نظره غير الامتناهى ; كما أن الامتناهى هو غير المتناهى ، كل منها يقف تجاه الآخر ، وكل منها ينفى الآخر ، ولكن هذه النظرة كما يقول هيجل ، تؤدى إلى أن الامتناهى يصبح فيها واحدا من اثنين ، أى أنه يتحول إلى جرئى ، أى متناه . فهذا الامتناهى الذى ما يلبث أن يتحول إلى متناه بسبب كونه محودا بالامتناهى ، إنما هو الامتناهى الكذب .

أما العقل فهو يحطم هذا التعارض المطلق ، فاللامتناهى عند العقل ليس شيئا خارجا عن المتناهى، إنه يمتص المتناهى فى ذاته ، المتناهى واللامتناهى هما إذن شيء واحد ، لأن نظرة الفهم متناقضة إذ تجعل بينهما تعارضا كاما، وترتدى الامتناهى إلى المتناهى ، بل إن هذه النظرة نفسها توحد بين الامتناهى والمتناهى لأنها تردها إلى المتناهى ، ومن هنا كان الامتناهى الحقيقى تجاوز هذا التعارض بينهما والاعتراف بوحدتهما رغم اختلافهما . وعندما نقول أن الامتناهى الحقيقى هو وحدة الامتناهى والمتناهى ، يجب أن ننتبه إلى إأننا بصدق وحدة مشخصة لا وحدة مجردة . فالتمايز لم يرفع فقط وإنما ظل قائما فى الوحدة .

إن هذا المذهب فى الامتناهى ينتصر فى أصعب مشكلة من مشكلات الفلسفة والدين . فقد أشير سؤال كيف يمكن للامتناهى أن يصبح متناهيا، وكيف يمكن للإله أن يخلق عالما ، كيف يمكن للامتناهى أن يخرج من ذاته ليوجد المتناهى ، وقد ناضل أفلوطين واسبينوزا مع كثيرين غيرهما لحل هذا اللغز . فعند أفلوطين لا يمكن للواحد الامتناهى أن يتصل بالعلم المتناهى لأن ذلك يحد من لا تناهيه ، كما أن من المستحيل أن نرى كيف يمكن للجوهر الامتناهى عند اسبينوزا أن يتجلى فى كثرة العالم المتناهى .

ان فلسفة اسبينوزا تتحطم على هذه الصخرة وتظل أسييرة ثنائية لا مخرجة منها . ولكن هذه المتناقضات فى الفلسفات السابقة تنجم من أنها عدّت

اللامتناهى الكاذب، أى لا متناهى الفهم لا متناهيا صادقا وحقيقة أى لا متناهى العقل ، فاسبنوزا ، لأنه نظر إلى اللامتناهى على أنه يستبعد المتناهى لم يستطع أن يفسر ظهور المتناهى عن اللامتناهى ، أما اللامتناهى الحقيقي فإنه يملك المتناهى داخله، إنه هو نفسه المتناهى ، والجواب على السؤال كيف يمكن للامتناهى أن يصير إلى متناه ، هو أنه لا يوجد شيء هو أولا لا متناه ثم يصير بالضرورة إلى متناه ، ولكنه هو بذاته ومنذ البدء متناه ولا متناه، إن هذا السؤال المرتكز إلى افتراض تعارض قاس بين اللامتناهى والمتناهى يجاب عليه بالقول إن هذا التعارض كاذب .

وكما أن الزمان والمكان يمثلان اللامتناهى الكاذب، فان الفكر بأرفع معناه، يمكن أن يتخد مثلا (بل إنه المثال الوحيد) على اللامتناهى الحقيقي، ذلك أن الفكر المحس متعين بذاته وهو وبالتالي غير متناه ، فالفكرة لا متناهية وهى تضع المتناهى أى الطبيعة ، دون أن تنفرد لا متناهيتها أو تخرج من ذاتها ، ذلك أن الطبيعة تبقى هي الفكرة . فالطبيعة هي المتناهى لأنها ليست الفكرة أى لأنها شيء آخر غير الفكرة ، ومع ذلك فان الطبيعة هي اللامتناهى لأنها هي الفكرة، لأن ما هو آخر بالنسبة إلى الفكرة هو الفكرة نفسها كما أن الآخر بالنسبة إلى الشيء هو الشء نفسه ، وهكذا فإن الفكرة هي فى وقت واحد متناهية ولا متناهية ، إنها إذن اللامتناهى الحقيقي لأنها وحدة اللامتناهى والمتناهى فى اختلافهما .

القسم الثالث : الوجود لذاته

إن اللامتناهى الحقيقي الذى وصلنا اليه يحدد ذاته بذاته، فلا شيء آخر يحده لأن آخره متضمن. فيه . وهكذا فإن وجود اللامتناهى الحقيقي هو وجود فى ذاته ولذاته ، إنه المورد لذاته . والوجود لذاته موجود لا متناه .

إذا نظرنا إلى دوائر الكيف الثالث ، أى الوجود والوجود المعين والوجود لذاته رأينا بوضوح أن الدائرة الأخيرة تدل على وجود لا متناه، فالدائرة الأولى

هي دائرة الوجود الفارغ غير المعين ، ثم دخل السلب داخل هذا الوجود الفارغ، ولكن كل سلب فهو تعين فدخول السلب إذن يحول الوجود إلى معين أو محدد، فالوجود هنا مسلوب فقط وبهذا يكون معيناً ، وهكذا نصل إلى المقولات التي تعتبر بانحاء مختلفة عن فكرة التعين ، إى مقولات الكيف والحد والتناهى ، فهذه الدائرة بصورة عامة هي دائرة الوجود بوصفه معيناً ومحدوداً بأخر ، أى بما هو خارج عنه ، إنها دائرة التناهى ، ان الآخر الذي يحدد الوجود هو مجرد السلب الذي دخل فيه ، فالوجود المعين يملك نفيه على صورة آخر يقف تجاهه، أما في الوجود لذاته فإن هذا الآخر قد أصبح ممتصاً فيه . فالوجود والأخر هما هنا يلتفان وحدة تامة ، فالآخر بوصفه شيئاً يقف تجاه الوجود ، قد رفع ، أى أن الآخرية قد رفعت لأن الآخر لم يعد آخرًا تجاه الوجود بل متحداً بالوجود، والأخر الذي هو سلب هو أيضاً بدوره مسلوب وهذا هو سلب السلب أو نفي النفي ، أو كما يسميه هيجل السلبية المطلقة ، إنها هي نفسها اللامتناهى لأن ما نحن بصدده الآن هو الوجود الذي ليس له آخر خارج عنه بحده . فآخره الذي يحده . هو ذاته فقط . إنه محدد بذاته ومعين بذاته ، وهذا يعني أنه لا متناهٍ .

إن الفكر المحسن أو الفكر مثال على اللامتناهى الحقيقى ، وهو أيضاً مثال على الوجود لذاته ، ويصبح هذا المثال أكثر صدقًا عندما تصبح الفكرة المنطقية المجردة روحًا مشخصة ، فأعلى درجات الروح هي الشعور بالذات ، وتصل الفلسفة إلى ذلك عندما يتخذ الفكر نفسه موضوعاً له ، فالتفكير في هذه الحالة بوصفه موضوعاً لنفسه موجود لذاته . أما الآخر بالنسبة إلى الفكرة أى الطبيعة فهو منفي ، وبذلك يكشف عن أن يكون مجرد آخر . وهذا هو نفي النفي أو اللامتناهى أو الوجود لذاته . وهذه الفكرة نفسها يعبر عنها بصورة أخرى عندما يقول هيجل إن الأنماط هو المثال على الوجود لذاته ، فأنماط لست واعياً بالموضوعات الخارجية فقط وإنما أعني ذاتي أيضاً ، فانا ذاتي ملك: ذاتي كموضوع ، أى أنني موجود لذاتي فالأنماط إذن وجود لذاته . أما الحجر فليس كذلك ، انه وجود بالنسبة إلى ، أى يوجد بالنسبة إلى الفكر ، فهو موجود لأخر وهو لهذا متناهٍ، أما الأنماط

بوصفها وجوداً لذاته فهي لا متناهية .

إن هذا المثال هو في الحقيقة نفس المثال السابق ، فالآن عندما ينظر إليها في المستوى العادي للشعور ليست بصورة كاملة الوجود لذاته ، إن لها آخرها أى اللا أنا خارجاً عنها ، ولكننا في أعلى مستويات الشعور ، أى في الفلسفة نجد أن اللا أنا هي مجرد الأنماط التي أن الطبيعة والعالم الخارجي ليسا سوى الفكرة ، أو الفكر ، والفكر عندما يعي اللا أنا يعرف نفسه على أنه وعي ذاته . انه وعي الذات الذات وآخر ممتص فيـه . وأنه موجود لذاته دون أن يكون هناك آخر يحده . إنه الموجود لذاته الامتناهي .

والمقولة الأولى في هذه الدائرة هي مقولـة الوـاحـد .

أ - الوـاحـد

فالوجود لذاته بوصفـه قـائـماً فـي ذاتـه هـو وـاحـد ، وـنـقـصـدـ بالـواـحدـ ماـ هـوـ مـوـجـودـ لـذـاتـهـ أـىـ مـرـتـبـطـ بـذـاتـهـ فـقـطـ وـمـسـتـبـعـ لـكـلـ عـلـاقـةـ مـعـ الـآخـرـ ، وـالـوـجـودـ لـذـاتـهـ هـوـ بـالـضـبـطـ الـوـجـودـ الـذـىـ يـسـتـبـعـ كـلـ عـلـاقـةـ بـالـآخـرـ لـأـنـهـ اـمـتـصـ أـخـرـهـ فـيـ ذاتـهـ ، وـبـعـبـارـةـ أـخـرىـ : فـيـ الـوـجـودـ لـذـاتـهـ يـنـعـمـيـ التـماـيـزـ الذـاتـ وـالـآخـرـ ، وـإـنـماـ التـماـيـزـ وـالـتـكـاثـرـ يـقـودـنـاـ إـلـىـ الـوـحـدةـ أـىـ إـلـىـ الـواـحدـ .

في الدائرة السابقة للوجود المتعين وجدنا الوجود على علاقة بالآخر، هذه العلاقة يمكن أن ترمز لها بشـاعـعـ منـ النـورـ يـنـتـقلـ مـنـ الـوـجـودـ إـلـىـ الـآخـرـ ، ولكن في هذه الدائرة الجديدة أصبح الآخر مـمـتـصـاـ دـاخـلـ الـوـجـودـ . فيـدـلاـ مـنـ الـعـلـاقـةـ بـالـآخـرـ نـجـدـ الـعـلـاقـةـ بـالـذـاتـ ، فـشـعـاعـ التـصـورـ يـعـودـ هـنـاـ إـلـىـ نـفـسـهـ وـيـرـتـدـ إـلـىـ مـصـدـرـهـ ، وـاسـتـنـادـاـ إـلـىـ هـذـهـ الصـورـةـ سـمـيـ هـيـجـلـ الـوـجـودـ لـذـاتـهـ انـعـكـاسـاـ دـاخـلـ الذـاتـ ، وـلـهـذـاـ السـبـبـ فـانـ الـواـحدـ ، عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـهـ وـحدـةـ ، لـيـسـ بـالـإـمـكـانـ إـنـ نـتـنـظـرـ إـلـىـ أـنـهـ وـحدـةـ فـارـغـةـ ، فـالـوـحـدةـ فـارـغـةـ تـامـاـ ، وـمـثـالـ ذـلـكـ الـوـجـودـ الـمحـضـ ، لـيـسـ كـلـاـ مـوـحـداـ ، لـأـنـ الـكـلـ الـمـوـحـدـ الـحـقـيقـيـ يـتـضـمـنـ الـتـقـومـ بـالـذـاتـ ، كـمـاـ يـتـضـمـنـ الـاسـتـقـلـالـ عـنـ أـىـ شـئـ غـيرـ الذـاتـ . هـذـاـ الـاـرـتـبـاطـ بـالـذـاتـ وـحـدـهـ نـجـدـ

مثالاً عليه في الذرات ، أي الوحدات التي عدّها ديمقريطس أساس الوجود . ولهذا السبب قال هيجل إن المذهب الذي هو الفلسفة التي تتصور المطلق وفق مقوله الوجود ذاته ، فالذرات متناهية وغير قابلة للقسمة ، إن كلا منها مطلق ، فهي لا تنشأ من أي شيء غيرها ، إنها تقوم بذاتها وهي بالتالي وحدة حقيقة أي أنها تمثل الواحد . فمعنى أنها لا تقبل القسمة هو أنها لا تتصل بوجودها على تأليف أجزائها ، إنها ليست تجمعاً لكثرة . إن الذرة واحد صرف . وإن فكرة الواحد مجرد أي فكرة الواحد الذي ليس له كثرة ، هي التي يجعل منها هيجل مضمون هذه المقوله . فالذرة وحدة مجردة لأنها لا تتصل بالكثرة إذ ليس فيها أية كثرة على الإطلاق إنها لا ترتبط بكثرة تؤلف بالنسبة إليها الآخر ولكنها ترتبط بذاتها فحسب ، فالعلاقة بالذات أو الانعكاس على الذات الذي وجدها في الوجود ذاته يعطينا مقوله الواحد .

ومن المهم أن نلاحظ أن فكرة الانعكاس على الذات ضرورية لمقوله الواحد وإلا لوجب أن نسأل لماذا لم يستنتج الواحد قبل ذلك في المنطق إذ يمكن أن يقال مثلاً أن الواحد كان يمكن أن يستنتج من الصيرورة مباشرة على اعتبار أن الصيرورة هي وحدة الوجود والعدم ، بل يمكن أن يقال أيضاً إن الواحد كان يجب أن يستنتج من الوجود المحس لأن الوحدة هنا أيضاً وحدة فارغة ، ولكن الواحد ليس مجرد وحدة بل إنه كل واحد . إنها موجود مطلق ، وصفة الإطلاق فيها تتضمن التحديد الذاتي التي تظهرها هنا مع الوجود ذاته .

ومن الواحد يخرج الكثير .

ب - الكثير

الكثير هو أحد كثيرة لأن العلاقة الذاتية للواحد هي علاقة سالبة ، ويقصد هيجل بالعلاقة السالبة علاقة بالأخر أي علاقة بالوجود الذي ينفي آخره . فالعلاقة الذاتية للواحد إنما توجد بسبب أن الواحد يملك آخره فيه . فالوجود قد أصبح وجوداً ذاته عن طريق امتصاص آخره . فالعلاقة الذاتية هنا هي إذن

علاقة بأخر . هذا الآخر هو باطن فيه ولكنه بما انه آخر فهو خارج عنه ، فالآخر يعني دائماً أنه خارج عنه ، ويمكن أن نصوغ الشيء نفسه بطريقة أخرى عندما نقول عن الواحد إنه مرتبط بذاته ، فهذا يعني أن الواحد مرتبط بالواحد ، وهذا يتضمن تمييزاً بين الواحد المرتبط وبين الواحد المرتبط به . فالواحد يميز نفسه من نفسه . إنه ينبع نفسه من نفسه على حسب تعبير هيجل ، وهكذا فالواحد ينشق إلى كثرة من الأحاداد ويولد الكثرة . إن الواحد ينبع الواحد من ذاته ويضعه خارج ذاته ، فالواحد الذي ينبع متميز عن هذا الذي ينبع ، فها هنا واحدان ، وبما أن كلامهما ينطوي إلى اثنين وهكذا إلى ما لا حد له فانتنا نصل إلى الكثرة غير المحددة .

ومن هنا ننتقل إلى النبذ والحبذ .

ج - النبذ والحبذ

إن استبعاد الواحد لنفسه هو النبذ ، إنه هذا العنصر من التمييز بين الأحاداد الذي يحتفظ بانفصالها ، فكل واحد يستبعد الواحد الآخر من ذاته ، والواحد لا يحتفظ بهويته الذاتية ولا يستمر في واحديته الا بفضل استبعاده للأخر ، فكل واحد يستبقى نفسه كواحد عندما يقطع نفسه عن الأحاداد الأخرى ويؤكد الحدود بينها ، ولكن رابطة الهوية بين الأحاداد هي العنصر المعاكس لذلك الذي سميناه بهذا . وعلاقة الهوية هذه نسميها جبذا . ويجب أن لا نظن أن هيجل يستخلص هنا الحبذ والنبذ كقوى فيريائية ، لأن النبذ هنا لا يعني سوى أن الأحاداد هي في الوقت نفسه واحدة ، النبذ هو الاستبعاد المتبادل للأحاداد الذي يضخم الفروق بينها . أما الحبذ ، فهو الاندراج المتبادل بينهما أو الهوية التي توحدهما .